

لعمري
 عنه ولم يزل الفرائض ولا يثبت التحريم ولو كان قد نكح
 بعد اللعان لحق به الولد لكن بزينة الولد ولا
 بزينة الأب ولا من يتقرب به ويتزنى الأم ومن تزنى
 بها ولم يعد الفرائض ولم يزل التحريم وهل عليه الحد
 فيه روايتان أظهرهما أنه لا حد ولو اعترف بعد
 اللعان لم يجب عليها الحد إلا أن تقر أربع مرات
 وفي وجوبه معها تردد **الثانية** إذا انقطع كلامها
 بعد القذف وقيل لللعان صار كالآخر من لعان
 بالاشارة وإن لم يحصل اليأس منه **الثالث** إذا ادعى
 أنه قد فها بما يوجب اللعان فأنكر فاقامت بينة
 لم يثبت اللعان وتعين الحد لأنه يكذب بنفسه
الرابع إذا فذف وامرته برجل على وجه نسبهما إلى
 الزنا كان عليه حدان وله اسقاط حد الزوجة
 باللعان ولو كان له بينة سقط الحدان **الخامس**
 إذا فذفها فاقرت قبل اللعان قال الشيخ لزوم اللعان
 وإن اقرت أربعاً وسقط عن الزوج ولو اقرت
 ولو كان هناك نسب لم ينتف إلا باللعان وكان
 للزوج أن يلاعن لتفقيه لأن تصادق الزوجين
 على الزنا لا يفي بالنسب أو هو ثابت بالفرائض وفي

اللعان

اللعان تزود **السادس** إذا فذفها فاعترفت فاقام شأ
 باللعان فها قال الشيخ لا يقبل إلا أربعة ويجب الحد
 وفيه اشكال يشتمل على كون ذلك شهادة بالافترار
 لا بالزنا **الثاني** إذا فذفها فاقرت قبل اللعان سقط
 اللعان وورثها الزوج وعليه الحد للورث ولو لا
 دفع الحد باللعان جاز وفي رواية لو حصل فقام
 رجل من أهلها فلا عنه فلا ميراث له ولا اخلاص
 إليه ذهب في الخلاف والاصح أن الميراث يثبت
 الموت فلا يسقط باللعان المتعقب **الثالث** إذا فذفها
 ولم يلاعن محذوم قد فها برجل أو قيل حد يسقط
 يحصل للزوج وهو الأشبه وكذا الخلاف فيما لو تلا
 ثم فذفها به وهما سقوط الحد ظاهر ولو فذفها به فلا
 الإجماع ولو فذفها فاقرت ثم فذفها الزوج فلا حد
 ولو فذفها باللعان فمكثت ثم فذفها الإجماع قال
 الشيخ لا حد كما لو اقام بينة ولو قيل بحد كان حسيماً
الثاني لو شهدت أربعة والزوج أحدهم فيه روايتان
 حد بها زوج المرأة والآخرى محذوم والشهود يلاعن
 الزوج ومن فها شامس قول ردالمحتار على اختلاف
 بعض الشرايط وأسبق الزوجة بالقذف وهو

أو الإجماع